دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية

The Role of Emerging Financial Technology Companies in Strengthening the Banking Sector in Arab Countries: International Lessons and Experiences

د.حمو الزعـبي*
جامعة الجزائر 3
hammou.zaabi@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/20 تاريخ القبول: 2021/05/09

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة التحديات الراهنة التي تواجه اعتماد العديد من حلول التكنولوجيا المالية على نطاق واسع في الدول العربية بهدف تطوير الصناعة المصرفية في هذه الدول. حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه وبرغم التطورات الحاصلة لا تزال الدول العربية متأخرة مقارنة بدول نامية عديدة، يمكن الاستفادة من تجاربها، على غرار التجربة الكينية. لذا يتعين على دول المنطقة إتاحة الفرص أمام الابتكار الرقمي مع وضع لوائح مواتية وتطبيقات تنظيمية للحماية وتوفير الأمان للمعاملات، بينما تسمح بإجراء التجارب المحفزة على خلق ابتكارات غير مسبوقة واعتمادها من خلال الشركات الناشئة. وتتضمن الأولويات في الإصلاحات الرامية إلى سد فجوة تحسين بيئة الأعمال، ومعالجة الفجوات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة فجوة الثقة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، القطاع المصرفي، التحول الرقمي، الخدمات المالية، الدول العربية.

ABSTRACT

This study aims to discuss the current challenges facing the adoption of many financial technology solutions on a large scale in the Arab countries in order to develop the banking industry in these countries. Where the results of the study showed that, despite the developments taking place, Arab countries are still lagging behind, compared to many developing countries; it is possible to benefit from their experiences, similar to the Kenyan experience. Therefore, governments in the region should provide opportunities for digital innovation, with the development of enabling regulations and protection regulatory applications that provide security for transactions, while allowing experimental incentives to create and adopt

*المؤلف المرسل: حمو الزعبي، الإيميل: ahammou81@gmail.com

unprecedented innovations. Priorities include reforms to bridge the improvement of the business environment, to address gaps in the information and communications technology infrastructure, as well as to take measures to address the trust gap.

Key words : Fintech, Banking sector, digital transformation, Financial services, Arab Countries.

مقدمة

إن التطورات السريعة للتكنولوجيا الرقمية ساهمت في تحول المشهد الاقتصادي والمالي، وخلقت الفرص وفرضت التحديات أمام المستهلكين، والشركات المالية وغير المالية، ومقدمي الخدمات، والهيئات التنظيمية. إن القطاع الخاص يقود إلى حد كبير هذه التطورات، وتحركها قوى الرقمنة العالمية والتقدم التكنولوجي التي تعيد صياغة العديد من جوانب اقتصاديات العالم وحكوماته ومجتمعاته. وتتنوع التجارب والتطورات في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى بلدان العالم، ويشمل ذلك بلدان ذات اقتصاديات نامية واقتصاديات صاعدة، فضلاً عن الدول الصغيرة والهشة التي تختلف فيها الاحتياجات وتطورات ومستجدات السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية عن تلك الموجودة في الاقتصاديات المتقدمة.

ثمة علاقة تكافلية عضوية بين التكنولوجيا والتمويل منذ أمد بعيد، حيث تعمل التطورات في تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية والتغيرات في توقعات العملاء المتمرسين في التكنولوجيا على تجاوز وتلاشي الحدود التقليدية بين الوسطاء الماليين والأسواق ومقدمي الخدمات الجدد– مما يؤدي إلى زيادة اللامركزية وطرح منتجات ومفاهيم جديدة والتأثير على المعوقات التي تحول دون دخول السوق. وقد تم اختبار وتجريب بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية، مثل الخدمات المالية من خلال الهواتف النقالة، على مدى السنوات العشر الماضية في العديد من البلدان النامية والصاعدة، وقدمت هذه التطبيقات ثروة من الخبرات المفيدة حول كيف يتسنى حتى للتكنولوجيات البسيطة أن تساعد في تحقيق الشمول المالي والتنمية على نطاق واسع.

كما شكّل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات الماضية ثورةً في الأنظمة المالية العالمية، حيث نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، كذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات، إضافة إلى خدمات التأمين، الأمر الذي يُلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية.

في المنطقة العربية هناك نمو ملحوظ في الابتكار التكنولوجي، كما أن ازدياد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية يعتبر مشجّعا للغاية؛ إلا أن الوصول إلى الخدمات المالية لا يزال من التحديات الكبيرة للكثيرين. إذ هناك ما يقدر بنحو 62% من البالغين على مستوى

المنطقة العربية لا يستطيعون الوصول إلى الاقتصاد المالي الرسمي. والسبب في ذلك، على سبيل المثال الحواجز الجغرافية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية، وعدم توفر الضمانات، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد وإخفاقات السوق. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب بالفعل في عملية تشجيع الشمول المالي، فإن الاقتصاد الرقمي المتطور بسرعة إلى جانب الإشراف الفعال ضروري للتغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق شمول مالي أوسع نطاقًا.

من هنا تبرز إشكالية البحث التي تحاول هذه الورقة الإجابة عنها، كما يلي:

كيف يمكن للتطورات الثورية في التكنولوجيا المالية أن تعزز الصناعة المصرفية في الدول العربية، وما هي التجارب الدولية التي يمكن للدول العربية الاستفادة منها في هذا الإطار؟

ومن أجل تفسير إشكالية البحث فإن الدراسة تستند على الفرضية التالية:

توفير نظام مالي تنافسي، وبصورة أعم اقتصاد تنافسي قادر على إعطاء دفعة لاستثمارات المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، عامل مهم لتطوير الصناعة المصرفية وزيادة فرص وصول الأفراد والمؤسسات للتمويل والخدمات المالية.

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية التي يطرحها البحث، وكذا اختبار الفرضية الموضوعة، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الاستعانة بمختلف الأدوات والمؤشرات الإحصائية التي تساهم في دعم الاستنتاجات المتوصل إليها.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء أساسية، تشمل:

- مفاهيم حول التكنولوجيا المالية وأهميتها الاقتصادية.
- تطبيقات التكنولوجيا المالية عبر العالم والدروس المستفادة منها.
- التكنولوجيا المالية من أجل تطوير الصناعة المصرفية في الدول العربية.

1. مفاهيم حول التكنولوجيا المالية ودورها في التحول الرقمي

يُعدّ التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وضمن هذا الإطار، يتمتع كل من الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) والتكنولوجيا المالية (Financial Technology or Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية. فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي. من جهة أخرى، إن سرعة التطوّر في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تُقدّم الحلول المالية المبتكرة التي تُحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط

العمليات المصرفية، يشكّل تهديداً يجب التحوّط منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي(World Bank, 2018, p. 10) ، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية.

1.1 تعريف التكنولوجيا المالية

تم استخدام تعريفات مختلفة للتكنولوجيا المالية من جانب الهيئات الدولية والسلطات الوطنية. وبناءً عليه، تعتمد هذه الدراسة تفسيرًا واسع النطاق للتكنولوجيا المالية لتوصيف جوانب التقدم في التكنولوجيا التي من المحتمل أن تحدث تحولات في تقديم الخدمات المالية، وتحفيز تطوير نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة. وتم اعتماد تعاريف واسعة النطاق في هذا الإطار، مع الإقرار بوجود اختلافات في الفرص والمخاطر المتأتية من الجوانب المختلفة للتقدم التكنولوجي.

فقد عرّف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية بأنها: «ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية»(Attia, 2020, p. 13) .

وأدت عوامل عدة إلى دفع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية أبرزها التطورات في التكنولوجيا (البيانات الضخمة (Big Data) ودفتر الحسابات الرقمية الموزع (Distributed Ledger Technology)، والتشفير (Cryptography)، بالإضافة إلى انتشار الهواتف النقالة/الذكية واستخدام الإنترنت، والتغيّرات في متطلبات وأولويات المستهلك نحو السرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف(برنيه، عبي، و أعطيه، 2019، صفحة 23)، فضلاً عن تعقيد المتطلبات التنظيمية والرقابية في عمل البنوك، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانونFATCA، وبازل III، ومتطلبات أعرف عميلك، والعناية الواجبة. وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي (صندوق النقد العربي، الثورة الرقمية و تداعياتها على الاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية، 2019، صفحة 9):

- الائتمان والإيداع وجمع رأس المال.
- المدفوعات والمقاصة والتسوية.
- إدارة الاستثمارات/الثروات.

وبحسب تقرير بايفورت(إتحاد المصارف العربية، 2016، صفحة 2)، تُقسم مراحل تطوّر التكنولوجيا المالية إلى موجتين، تتضمن الموجة الأولى حلول الدفع وحلول الإقراض. أما الموجة الثانية فتشمل إدخال التكنولوجيا إلى التحويلات المالية الدولية والتأمين (Insurtech) وإدارة الثروات والاستثمارات. أما التطور الآخر في مجال التكنولوجيا المالية هو تكنولوجيا البلوكتشين (Block chain)، وهي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة (Crypto currencies)، إذا بحلول عام 2017 اقتحمت العملات الرقمية المشفرة أسواق المال العالمية، وأكثرها جدلاً «البتكوين» وهي عملة رقمية افتراضية مشفّرة باتت أشهر أدوات التداول المالي والمضاربة حيث لا وجود ماديّ لها، ولا تخضع لأية رقابة.

2.1 دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المصرفية

يقوم التحوّل الرقمي بتسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية مما يساعد على إخراج الناس من الفقر المدقع، كما يهدف الشمول المالي إلى إتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص لكي يقوموا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وكسب دخل ثابت. والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال لا تقوم فقط بتوفير الفرص المالية بل تقوم أيضا بتثقيف الناس حول كيفية إدارة الائتمان وتطوير أعمالهم الخاصة. ويتطلب الوصول إلى الفئات المحرومة وجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية من شأنها أن تتغلب على التحدّي الأبدي المتمثل في تحقيق الكفاءة والاستدامة.

ومن المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عبر العالم عن طريق التغلب على العوائق التقليدية. وسيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على هذه المعوقات التي طال أمدها أمام الشمول المالي وإتاحة الفرصة خاصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو التحول الرقمي، وذلك من خلال(Okasana & Plaksenkov, 2017, p. 437) :

أ. **نطاق التغطية:** لقد كانت البنية التحتية المادية المحدودة واحدة من أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية. وساعدت القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الاتصالات وغيرها من مقدمي الخدمات ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف نقالة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات، ولكن أيضًا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار والتسهيلات الائتمانية والقروض. علاوة على ذلك، ساعدت الخدمات المالية من خلال الهواتف النقالة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء، كخدمات الدفع أولاً بأول.

ب. **معلومات العملاء:** يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العميل في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها. وتتيح الهوية الرقمية وبصمة

البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات الرقمية (يشمل ذلك شبكات الهواتف النقالة والمدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي) المعلومات الضرورية الخاصة بالعميل لفتح الحسابات، مما يساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية.

ج. **السلامة التجارية:** ينطوي شمول الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء. ويتطلب القيام بذلك على نحو مستدام تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار لا يمكن الوصول إليها. وهذا يتطلب تكلفة منخفضة لتقديم الخدمات، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية.

وتتيح التكنولوجيا المالية منافع مثل توسيع سبل الوصول إلى الخدمات، وخفض التكاليف، وزيادة الراحة عند إنجاز المعاملات. ويعمل الداخلون الجدد إلى السوق ونماذج أنشطة الأعمال الجديدة على إيجاد أساليب جديدة للحصول على المنتجات المالية المصممة على نحو أفضل للفئات التي لا تحصل على خدمات بنكية مع توزيع هذه المنتجات وتقديم الخدمات اللازمة لها. وعلاوة على ذلك، يمكن لحلول التكنولوجيا المساعدة في التغلب على بعض المعوقات التي تواجهها النساء في الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز قدرتهن المالية على المرونة والمجابهة، والمساعدة في اختيار المهنة المطلوبة على نحو أفضل(Attia, 2020, p. 16) .

وتعمل بطاقات الهوية الرقمية على مساعدة المؤسسات المالية في بعض جهات الاختصاص والبلدان في خفض تكاليف العملاء المنضمين إليها، كما تسمح للحكومات بتحديد المستحقين للمنافع وتوزيعها إلكترونيًا. ولخدمات التكنولوجيا المالية مثل المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول إمكانات كامنة. وبالتطلع إلى آفاق المستقبل، فإن برامج الإقراض البديلة والبيانات الكبرى لديها القدرة على توفير سبل الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والقروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتقنيات مثل واجهات برمجة التطبيقات وتقنية دفاتر الحسابات الموزعة أن تساعد في تطوير طرق جديدة لتسجيل وتبادل البيانات عبر سلاسل القيمة الزراعية والخاصة بأنشطة الأعمال، وبالتالي الحد من تضارب المعلومات(Attia, 2020, p. 17) .

يمكن أيضًا أن تعمل التكنولوجيا المالية على مساندة تطوير القطاع المالي على نطاق أوسع. وتفتح التكنولوجيا المالية الباب أمام آليات جديدة للشركات، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة لتعبئة التمويل مباشرة من المستثمرين، مثل التمويل الجماعي والإقراض المستند إلى آليات السوق. وجنبا إلى جنب، تساند التكنولوجيا المالية تطوير خدمات المعلومات الرئيسية التي تسمح للمستثمرين بتقييم مخاطر استثماراتهم، مثل آليات التقييم

الائتماني. كما أنها تخلق قنوات جديدة لتوزيع منتجات أسواق رأس المال، وتعزيز المنافسة في شبكات التوزيع التي تسيطر عليها البنوك حاليًا، مع إمكانية إتاحة المزيد من خيارات الاستثمار الأفضل للمستثمرين، وفي الوقت نفسه خفض التكاليف. وفي ذات الوقت، تسمح هذه التكنولوجيا للعملاء بالوصول إلى خدمات المساندة الأخرى مثل المشورة بشأن الاستثمار وذلك بتكلفة أقل.

2. التحول الرقمي للقطاع المصرفي عبر العالم والدروس المستفادة منها

لم يعد التحوُّل نحو مجتمع غير نقدي مجرد فكرة خيالية، فالعالم في طريقه بالفعل نحو ذلك، وهناك العديد من القوى التي تدفع هذا التحوُّل بما فيها الحكومات، وشركات الخدمات المالية الكبيرة. فالتحوُّل الرقمي بات حاجة أساسية في البنوك المركزية والمصارف التجارية التقليدية والمؤسسات المالية وغيرها. ويتسم المجتمع غير النقدي بالمدفوعات الإلكترونية، فبدلاً من استخدام النقود الورقية والمعدنية يتم استخدام بدائل مثل بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم، تطبيقات الدفع الإلكتروني، خدمات الدفع عبر الهواتف النقالة وغيرها والتي أصبحت من أكثر أدوات الدفع شيوعاً في الدول المتقدمة والنامية، بسبب كونها وسيلة آمنة.

1.2 تطورات استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي عبر العالم

حققت الاستثمارات العالمية في قطاع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة نمواً سريعاً في السنوات الماضية، حيث ارتفعت قيمتها بما يقارب عن عشرة أضعاف في الفترة بين 2013 و2018، وبلغ إجمالي التمويل العالمي لشركات التكنولوجيا المالية Fintech 112 مليار دولار عام 2018 (13.6 مليار دولار جاء من استثمارات رأس مال المخاطرة Venture Capital) مقارنة بحوالي 19 مليار دولار عام 2013 (الشكل1).

الشكل (01): الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة

المصدر: (Findexable, 2020, p. 25)

وبلغ إجمالي الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة Fintech نحو 29 مليار دولار حتى نهاية العام2017 ، عبر 1,134 صفقة. كما تخطى حجم الاستثمارات التراكمي في التكنولوجيا المالية حول العالم سنة 2016 مبلغ 100 مليار دولار، في أكثر من 8800 شركة، كما تجاوز 150 مليار دولار بنهاية عام2017. ووصل إلى ما يقرب من 130 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2019، ويقدر أنه تجاوز 250 مليار دولار بنهاية نفس العام. كما تشير بيانات حديثة (Findexable, 2020, p. 27)، فإنه يمكن للمدفوعات عبر الهواتف النقالة والحلول القائمة على تقنية البلوكتشين وحدها، أن تحقق إيرادات بنكية تصل إلى حوالي 380 مليار دولار بحلول عام 2020.

واستحوذت أمريكا الشمالية على ثلثي الاستثمارات العالمية خلال الفترة من 2013-2017، تليها أوروبا وآسيا. وتظل حصة الدول النامية في إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية جد ضعيفة إذا لا تتجاوز مجتمعة 3 % (الشكل 2).

الشكل (02): استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة حسب المناطق 2013-2017

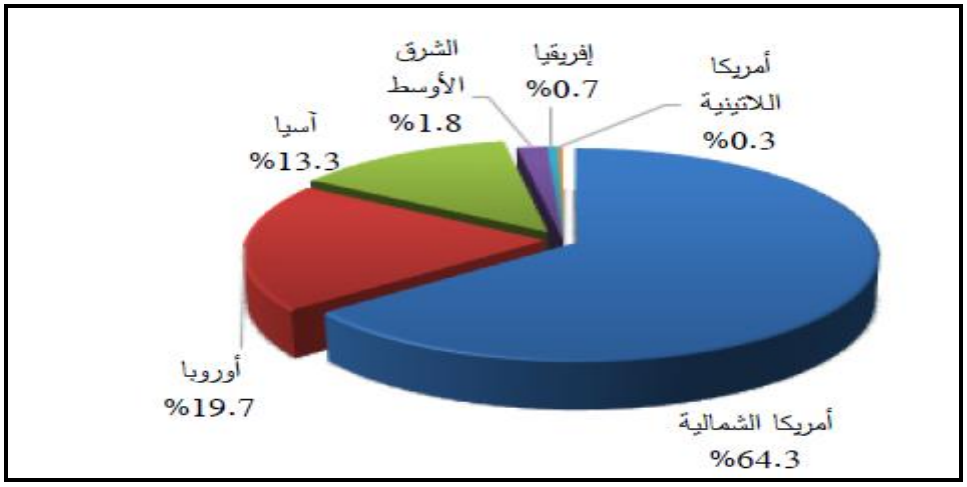

المصدر:(IMF , 2017, 92)

من الشكل السابق يلاحظ تنافس دول العالم حول الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، ونلاحظ أن شمال أمريكا يعتبر الرائد عالميا في هذا المجال بسبب زيادة الوعي من قبل العملاء بأهمية التكنولوجيا المالية نتيجة التطور التكنولوجي الرهيب والمتسارع واستعمالها كأداة لحل بعض المشاكل الاقتصادية والمالية، تليه قارة أوروبا ثم آسيا وفي المراتب الأخيرة الشرق الوسط، إفريقيا وجنوب قارة أمريكا.

2.2 تجارب دولية في التحول الرقمي المصرفي

تتخذ دول عدة إجراءات للتحول إلى مجتمع غير نقدي، وتُعد السويد والهند من أبرز الأمثلة على ذلك. وقد أصبح من الشائع في السويد أن تكون هناك لافتات على المتاجر كُتب

عليها «لا نقبل النقود – (الكاش)»، كما أن بعض البنوك السويدية لم تعد تتعامل بالنقود. ولا تمثل المدفوعات النقدية سوى 15% فحسب من مبيعات التجزئة في السويد. ورغم أن هذا النظام يُسعد معظم المستهلكين، إلا أن الفقراء وكبار السن لا يزالون يواجهون صعوبات في التعامل مع العالم الإلكتروني(Ayyagari, 2018, p. 13) .

في الهند ألغت الحكومة التداول بالعملات الورقية النقدية فئة 500 و1000 روبية في نوفمبر 2016، وذلك في محاولة لمعاقبة المجرمين والذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي. وتم تطبيق هذا الحظر بسرعة مثيرة للجدل، إلا أن 99% من الأوراق النقدية كان قد تم إيداعها في البنوك، مما يعني أن المجرمين لم يخسروا كثيراً. وفي حين ازدادت المعاملات الإلكترونية مؤقتاً، إلا أنها في العام التالي انخفضت وتراجعت إلى مستويات ما قبل صدور قرار الحظر .(Ayyagari, 2018, p. 13)

وقد أفاد العديد من الخبراء الماليون «أن العملات الرقمية المقرر إصدارها من بعض البنوك المركزية حول العالم في العام 2020 ستؤثر على النظام المصرفي العالمي، وستُحدث تغيرات في التعاملات المالية»، مشيرين إلى أنها «ستحل محل النقود جزئياً» (Abdel momen, 2019, p. 37).

ومن المحتمل أن يتسبب إصدار الصين المرتقب لعملة رقمية في العام 2020 مدعومة من قبل البنك المركزي هناك، في ثورة في القطاع المصرفي، وأن تمتد آثاره على العالم. ويُتوقع أن يكون "اليوان" الرقمي، الذي تعمل الصين على تطويره منذ خمس سنوات، عبارة عن سلسلة (بلوكتشين) خاصة مقدمة من بنك الصين الشعبي (البنك المركزي) عبر النظام المصرفي، لتحل محل النقود جزئياً، لكنها قد تنمو بسرعة بعد ذلك، إذ إن سجلات سلسلة (البلوكتشين) الموزعة ستجعل البنوك المراسلة زائدة عن الحاجة، ما يفتح إمكانات جديدة للدفع السريع والأقل تكلفة عبر الحدود، وخصوصاً للشركات التي تُحوّل سنوياً حوالي 124 تريليون دولار حول العالم.

ومع وجود البنوك المركزية في مراكز القيادة، يُمكن أن تصبح العملات الرقمية بديلاً عن احتياطات البنوك، كذلك الأوراق النقدية، باعتبار أن أي حامل للعملة الرقمية يُمكن أن يكون لديه وديعة في البنك المركزي، الأمر الذي قد يُحول الدولة إلى «مورد احتكاري للنقود لعملاء التجزئة». كما أن العملات الرقمية الرسمية ستسمح للبنوك المركزية بتيسير السياسات النقدية بطريقة فعالة. وبما أن الشركات، مثل شركة "فايسبوك"، تمضي قدماً في إجراء الأبحاث حول تطوير العملات الرقمية الضخمة، فإنه يجري حث البنوك المركزية في العالم على النظر بجدية أكبر إلى ما يعنيه إصدار عملاتهم الرقمية الخاصة(Abdel momen, 2019, p. 39) .

في هذا السياق، تُفيد وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال»، «أن البنوك التقليدية تميل إلى تحمل ثقل البنية التحتية والأنظمة القديمة، بما في ذلك جزء كبير من العمليات التي تتم من

خلال فروعها، وتواجه تحديات في تغيير نموذج أعمالها بعيداً عن بنيتها التحتية المادية عبر رقمنة عملياتها بطريقة تشمل جميع عملائها. وعلى النقيض من ذلك، فإن البنوك الافتراضية ذكية، بل إنها تميل إلى أن تكون رقمية بالكامل». وخلصت الوكالة إلى «أن البنوك التقليدية سواء في الأسواق التي دخلتها بنوك تكنولوجية أو لم تدخلها، تستشعر الخطر وتسعى إلى التوسع في تدشين فروع رقمية بالكامل، إلى جانب تحسين تطبيقاتها، وذلك لضمان الحفاظ على ولاء العميل، ويُتوقع أن يشهد ذلك الاتجاه تنامياً كبيراً» (صندوق النقد العربي، التقرير الأول لمرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، 2020، صفحة 19).

في الدول النامية، تستغل نظم خدمات الأموال المتنقلة الانتشار السريع لاستخدام الهواتف النقالة في العديد من هذه الدول لتوفير بعض الخدمات المالية للمناطق الريفية والمناطق المهمشة. فبحلول شهر جويلية 2018، ناهز عدد نظم خدمات الأموال المتنقلة التي اعتمدت في البلدان النامية 250 نظاماً، مقابل 130 نظاماً فقط في مارس 2016. وفي أفريقيا، اعتمد أكثر من 130 نظاماً من هذه النظم في عام 2018، مقارنة بحوالي 60 نظاماً في عام 2016 (World Bank, 2018, p. 64).

وتشير العديد من التجارب في الدول النامية إلى أن استخدام التقنيات المالية يعتبر على جانب كبير من الأهمية والفعالية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بالنسبة لمجموعة من البلدان التي لديها أنظمة مصرفية أقل صرامة، أو البلدان ذات الدخل المنخفض، أو المستويات المنخفضة من المنافسة المالية. فعلى سبيل المثال، تسمح منصة «M-PESA» في كينيا، وهي منصة شهيرة للتحويلات المالية الرقمية استناداً إلى تقنية (البلوكتشين)، بالقيام بعمليات الدفع وتقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهواتف النقالة للكينيين، خاصة لمن يفتقرون للخدمات في المناطق الريفية. وقد حققت المنصة نجاحًا باهرًا وسريعًا منذ إنشائها. ومن شأن هذا النجاح أن يلهم العديد من البلدان النامية لإيجاد مصدر جديد للنمو وفرص العمل.

وقد أحدثت الشركة الكينية الرائدة للهواتف النقالة "سفاري كوم" انقلابًا في طريقة إنفاق الكينيين لأموالهم وذلك بتشغيل منصة «M-PESA» (UNCTAD, 2014, p. 16). وكان تحويل الأموال عن طريق الرسائل النصية هو أولى الخدمات المتاحة، فبإمكان المستخدمين إرسال واستقبال الأموال إلكترونيًا عن طريق هاتف نقال عادي. ويجري تبادل الأموال، أي الإيداع والسحب بواسطة شبكة من وكلاء يحلون بالأساس محل ماكينات الصراف الآلي.

ومن بين وكلاء «M-PESA»، المتاجر الصغيرة، ومحطات الغاز، ومكاتب البريد، وحتى أفرع المصارف التقليدية. واليوم، بلغ عدد الوكلاء 110 ألف وكيل لدى «M-PESA»، أي ما يفوق عدد ماكينات الصراف الآلي 40 مرة في كينيا.

وتجذب طريقة تسعير الخدمة المقدمة لدى «M-PESA» أكبر عدد ممكن من شبكة الوكلاء. فخدمة الإيداع النقدي مجانية، ولكن هناك عمولة تُقدر بحسب مبلغ المعاملة، وتدفع سواء عند إرسال الأموال الإلكترونية أو سحبها نقدًا، ويحصل الوكلاء على جزء من إجمالي قيمة المعاملة (الإيداع والسحب النقدي). يمكن لأي شخص استخدام منظومة«M-PESA»، إلا أن المستخدمين غير المسجلين في الخدمة يدفعون رسومًا أعلى بكثير من غيرهم المسجلين ولديهم حسابات. والمراد من ذلك هو تشجيع المزيد من الناس على فتح حساب في المنصة (صندوق النقد العربي، التقرير الأول لمرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، 2020، صفحة 18).

وقد واصلت منظومة «M-PESA» توسيع نطاق خدماتها منذ عام 2007، حيث في البداية كانت خدماتها تقتصر على شراء البث لمكالمات الهواتف النقالة أو دفع فواتير الخدمات العامة والرسوم المدرسية. وفي عام 2012 أطلقت « M-PESA » خدمة تمكِّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل. كما أطلقت سفاري كوم في عام 2017 منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف النقالة للتواصل مع الموردين (بشأن الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية على سبيل المثال)، والمهندسين الزراعيين، وخدمات المعلومات، وحتى المنافذ لبيع محاصيلهم (Abdel momen, 2019, p. 42) .

بلغ عدد العملاء النشطين لدى شبكة «M-PESA» 15 مليون عميل في نهاية مارس 2019، قاموا بتحويل مبالغ مالية قدرت قيمتها بـ 56 مليار شلن كيني في الشهر. وترتبط شبكة «M-PESA»، التي يتجاوز عدد وكلائها لتقديم خدمات الأموال المتنقلة أكثر من 000 110 وكيل، بـ 25 بنكا، وهو ما شكل 40 ضعف عدد أجهزة الصراف الآلي في كينيا، فيما يتوفر لنحو 96 % من الأسر خارج العاصمة الكينية نيروبي حساب «M–PESA» واحد على الأقل وفقًا للبنك الدولي بما ساعد بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي ليس في كينيا فقط وإنما أيضا في عدد من الدول الأفريقية، حيث تخدم منصة «M–PESA» حالياُ 30 مليون عميل في عشرة دول (Abdel momen, 2019, p. 42).

وقد ساهم هذا في ارتفاع نسبة السكان الكينيين الذين يمكنهم الوصول إلى حسابات مصرفية تجارية من 20 % في عام 2007 إلى حوالي 50 % في غضون خمس سنوات، ويعود الفضل الأكبر في ذلك إلى انتشار الخدمة المصرفية المتاحة عن طريق الهواتف النقالة. ولا تزال خدمة إرسال الحوالات المحلية عن طريق الهواتف النقالة بين المستهلكين تحتل الصدارة على منصة «M-PESA» ، لكن من المتاح أيضاً استلام حوالات دولية من جميع أنحاء العالم عن طريق شركة "ويسترن يونيون". وتجدر الإشارة بوجه خاص، إلى أن ما تنجزه «M-PESA» وحدها من معاملات محلياً داخل كينيا يفوق ما تنجزه شركة ويسترن يونيون على صعيد العالم. وبإمكان المستهلك استلام أو سداد الأموال عن طريق الهاتف النقال لمجموعة واسعة من

الكيانات تشمل الشركات التجارية والوكالات الحكومية وسداد المدفوعات الشهرية لمقدمي الخدمات. وتقدم خدمات مالية أخرى أيضاً تربط خدمات الأموال المتنقلة بالحسابات المصرفية. وتشمل هذه الخدمات إنجاز عمليات التحويل بين حساب خدمات الأموال المتنقلة والحساب المصرفي وخدمات الادخار المتناهي الصغر والائتمان والتأمين(UNCTAD, 2014, p. 17) .

وتوجد العديد من التجارب وكذلك المبادرات الدولية الأخرى، وفي هذا الصدد تعمل العديد من المجموعات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن على دراسة الجوانب المختلفة المرتبطة بالتقنيات المالية كل حسب اختصاصه مع تزايد الدعوات المستمرة بتعزيز التعاون الدولي لمعالجة بعض القضايا ذات العلاقة مثل الاستفادة من التقنيات المالية على نطاق واسع لزيادة الشمول المالي، وضمان مرونة القطاع المالي وقدرته على مجابهة الصدمات ومعالجة المخاطر المحتملة التي قد تنتج عن تلك التقنيات. في هذا الإطار، تم في عام 2018 اعتماد إطلاق جدول أعمال بالى للتقنيات المالية (Bali Fintech Agenda) من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي يتكون من اثني عشر موجها أساسيا، يهدف إلى مساعدة دول العالم على الاستفادة من الفرص والمنافع التي تتيحها التطورات المتسارعة في مجال التقنيات المالية (IMF, 2017, p. 97) .

3. التحول الرقمي من أجل تطوير الصناعة المصرفية في الدول العربية

هناك العديد من الفرص لاستفادة الدول العربية من استخدامات التقنيات المالية، فعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في الخدمات المالية على مدار السنوات الماضية، لا تزال الوظائف المرتبطة بتنفيذ المعاملات وإبرام الصفقات وحفظ التعاملات تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة وغير فعالة للغاية في معظم الأنشطة المالية، كما تعول الكثير من البلدان على التقنيات المالية لزيادة مستويات الشمول المالي.

1.3 استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية

من المؤشرات المهمة التعرف على انتشار التكنولوجيا المالية واستخدماها في البنية التحتية المالية في الدول العربية. ويشمل ذلك انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الهواتف النقالة، إلى جانب توفر المعلومات الائتمانية ونظم الإقراض المضمون، وغيرها من مكونات البنية التحتية السليمة للقطاع المالي. ولا شك أن توفر وانتشار التكنولوجيا المالية سيعزز خدمات البنية التحتية للقطاع المالي فضلا عَن أهميته في الاستقرار المالي، يساهم بالضرورة وفقا لما أثبتته التجارب في تحسين كفاءة وصول التمويل والخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافية.

ورغم بدايتها المتأخرة، تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الحالي زخما في بعض البلدان العربية، وهي تشكل حاليا سوقا بقيمة 2 مليار دولار ومن المتوقع أن يصل نموها السنوي إلى 125 مليار دولار بحلول عام 2022. (AMF, Using Electronic Payment Tools to Enhance Financial Inclusion, 2019, p. 7).

كما لا يزال النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في طور النمو في المنطقة العربية، كما أن اعتماد هذه التكنولوجيا يكتسب زخما كبيرا بين البنوك القائمة وغيرها من الشركات. وقد اتخذت الدول العربية خطوات أكبر نحو تطوير نظامها البيئي للتكنولوجيا المالية، وإن كانت الاستثمارات لا تزال مركزة في عدد قليل من البلدان. وتقوم العديد من المبادرات في بعض الدول العربية بدور رائد في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، بينما جاءت مشاركة الشركات الدولية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية لتعطي دفعة أكبر في هذا الاتجاه .

وفي مسح أُجرى مؤخرا شمل 12 بلدا في المنطقة العربية (WAMDA 2016) تتضح زيادة عدد الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية بمقدار سبعة أضعاف منذ عام (World Bank, 2018, p. 64)، وتركزت استثماراتها في الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن ولبنان (الشكل 03) وقد نشأت هذه الشركات المبتدئة جنبا إلى جنب وفي إطار من المنافسة مع البنوك، التي تستعين كذلك بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج العمل الأكثر تركيزا على العملاء. وبينما لا يزال تغلغل الإنترنت محدودا في بعض البلدان أكثر من غيرها(جيبوتي ومصر والعراق والصومال والسودان)، دخلت شركات الاتصالات إلى أسواقها وتباشر حاليا تقديم خدمات الدفع عن طريق الأجهزة النقالة.

الشكل (03): عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية

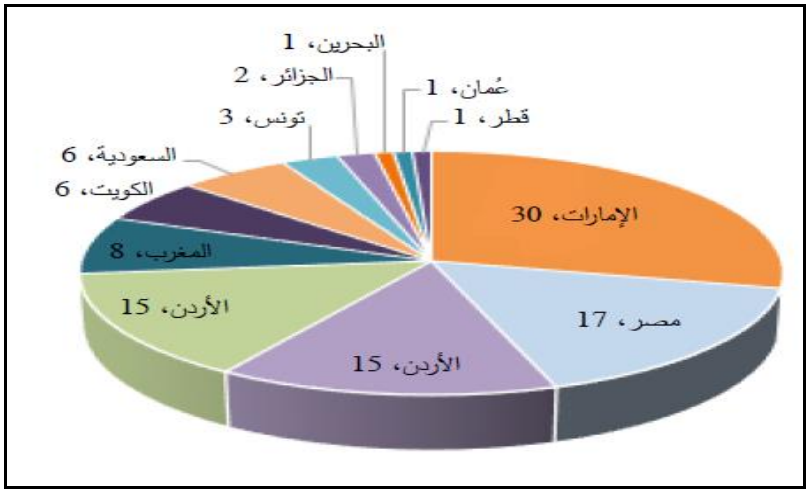

المصدر:(IMF , 2017, 92)

وتشكل قطاعات حلول الدفع والإقراض الجانب الأكبر من الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، تماشيا مع الاتجاهات العامة العالمية، وتصل نسبة الشركات المبتدئة العاملة في مجالي الدفع والإقراض من 30% إلى 50% على التوالي (الشكل 4)، ومع هذا لا تزال المعاملات النقدية مهيمنة، وتظل التكنولوجيا المالية قناة صغيرة نسبيا لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

الشكل (04): توزيع استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية

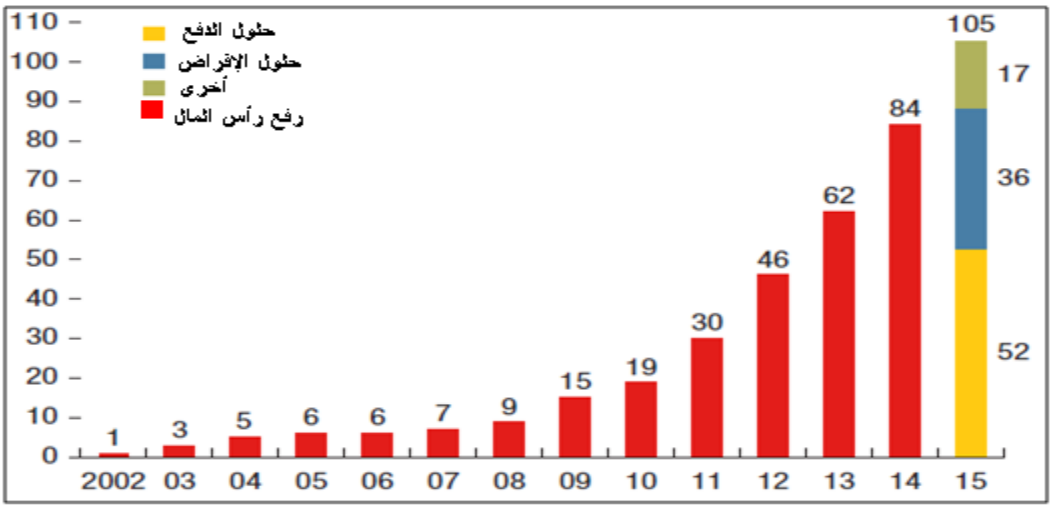

المصدر: (IMF ,2017,92)

على صعيد تجارب الدول العربية فرادى، فقد أولت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بتقنية (البلوكتشين) وحالات استخدامها كأداة للتحوّل الرقمي؛ حيث تم النظر إليها كمحرك للتنوع الاقتصادي وأصبحت على رأس جداول الأعمال الإستراتيجية للعديد من البلدان في المنطقة. ومن المتوقع أن يزيد سوق (البلوكتشين) عن الضعف في المنطقة العربية بحلول عام 2021 (Abdel momen, 2019, p. 51) .

وعلى سبيل المثال تم إلقاء الضوء على تونس كأول بلد على المستوى العربي يكون لديها نظام دفع إلكتروني تديره الدولة ويعتمد على (البلوكتشين). فقد قررت تونس في عام 2015 تعزيز عملتها الرقمية " eDinar " باستخدام تقنية البلوكتشين (AMF, Uses of Blockchain Technology in Payments Operations: Prospects and Opportunities, , 2019, p. 47) ، وذلك بناء على الإنجازات السابقة التي حققها البريد التونسي، الذي يعدّ أحد الداعمين الرئيسيين للشمول المالي بالبلاد. وقد قامت الحكومة التونسية منذ ذلك الحين بالتعاون مع شركات تقنية البلوكتشين من أجل طرح تطبيقها الأول لنظام مالي كامل للمدفوعات الرقمية من أجل تقديم خدمات مالية للفئات التي لا يتم خدمتها.

كما قام سوق أبو ظبي العالمي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتبنّي إستراتيجية للتكنولوجيا المالية من أجل التشجيع على استخدام تطبيقات مفيدة لتقنية البلوكتشين. وكان سوق أبو ظبي العالمي هو الأول بالمنطقة الذي أنشأ إطارا تنظيميا مخصصا للتكنولوجيا المالية وبيئة اختبار رقمية (Digital Sandbox) ، مما يوفر سوقا للتعاون بلا حدود بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية من أجل تسهيل اختبار وتبنّي المنتجات والخدمات المالية الرقمية المبتكرة التي تستفيد منها الصناعة بالمنطقة. وقد أعلن سوق أبو ظبي العالمي في أواخر عام 2018 عن نتيجة المرحلة الأولى لبرنامجه الإلكتروني "اعرف عميلك " (eKYC) باستخدام تقنية السجل الموزع بالتعاون الوثيق مع أكبر المؤسسات المالية بالدولة بهدف تحسين فعالية التكاليف والشمول المالي (AMF, Uses of Blockchain Technology in Payments Operations: Prospects and Opportunities, , 2019, p. 48).

وعلى صعيد العملات الرقمية، فقد قامت مؤخرا كل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ بإطلاق العملة الرقمية المشتركة "عابر Aber"، والذي سيتم استخدامها للتسويات المالية بين البلدين باستخدام تقنية السجل الموزع. وسيسمح هذا المشروع أيضا للبنوك بالتعامل مع بعضها البعض لإجراء الحوالات المالية بشكل مباشر. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تتعاون فيها سلطتان للنقد في هذا المجال.

إن استخدام تقنية (البلوكتشين) بالدول العربية لا يقتصر على الخدمات المالية فقط. إن إستراتيجية دبي الذكية تهدف إلى تطوير حكومة دبي حتى تصبح أول حكومة يتم تشغيلها بتقنية (البلوكتشين) بنسبة 100% بحلول 2020 عن طريق تقديم جميع الخدمات الحكومية باستخدام هذه التقنية ومن المتوقع أن يتم ادخار حوالي 1.5 مليار دولار سنويا من المصاريف الحكومية نتيجة لذلك(Abdel momen, 2019, p. 53) .

3.3 التحديات أمام استخدام التحول الرقمي المصرفي في الدول العربية

أبرز التحديات والعوائق التي تعرقل انتشار وتوسع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية هي صعوبة اكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوّف من الاحتيال والقرصنة، في ظل عدم وجود أطر كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات في الكثير من الدول. بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي إلا في سبع دول في المنطقة (الجزائر ومصر وعُمان والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة) (صندوق النقد العربي، الثورة الرقمية و تداعياتها على الاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية، 2019، صفحة 68).

وتشمل التحديات صعوبة إنشاء وإطلاق الشركات الناشئة نتيجة القوانين التي تحكم منح التراخيص لشركات الخدمات المالية، وندرة رؤوس الأموال المخاطرة التي يرتكز عليها تمويل

الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، إلى جانب ضعف القدرة التنافسية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في حال عدم تبنّيها نموذج أعمال قائم على التعاون مع المصارف العربية، نتيجة الثقة الراسخة وولاء العملاء بالقطاعات المصرفية العربية، خصوصاً في ظل توجّه المصارف العربية الكبرى نحو التطوّر في مجال التعاملات المالية الرقمية من خلال تبني استراتيجيات رقمية مبتكرة.

أما التحدي الأبرز الذي يقف أمام تبنّي القطاع المصرفي للذكاء الاصطناعي في المنطقة، إلى جانب المخاوف من القرصنة والاحتيال الإلكتروني، والحاجة إلى استثمارات ضخمة، هو عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات، حيث تحتاج معظم الشركات والمصارف إلى الأنظمة والبنى التحتية التي تسمح لها بجمع البيانات التي تنتج لديها وتخزينها، سواء كانت تحتاجها في أعمالها المتنامية، أم في خلق ميزة تنافسية في السوق من خلال إدراج الذكاء الاصطناعي في صميم أعمالها. ويتمثّل التحدي الثاني في ضرورة بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ تعاني المنطقة فجوة مهارية، حيث لا يوجد مهنيون مؤهلون للعمل في مجال الذكاء الاصطناعي وإدارة شؤونه في مسيرة التحول الرقمي في وجه الطلب المتزايد على هذه القدرات، ما يُعيق تقدّم الشركات في مساعيها لتحقيق أجنداتها الرقمية.

الخلاصة

تسهم التكنولوجيا المالية حاليا في تحويل مشهد الخدمات المالية، فهي ليست بالجديدة، إنما مرت بعملية متواصلة من الابتكار والتطور امتدت على مدار قرون. ومع هذا، فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة(الاتصالات والتكنولوجيا) في المعادلة لتقديم" خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية "إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي، بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء، وتقديم الائتمان، وتعبئة رأس المال المساهم، بالإضافة إلى البنية التحتية للأسواق المالية، وإدارة الثروات والتأمين.

وتوفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة، كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات، وتيسير الخدمات. ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا لجميع شرائح المجتمع. وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع. وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، تقوية إدارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد.

وتشير تجارب بلدان مختارة في مجال التكنولوجيا المالية إلى أهمية تحقيق التوازن بين الإشراف التنظيمي من ناحية ومرونة الابتكار وضرورة إدارة المخاطر الإلكترونية من ناحية أخرى. وقد تضمنت دوافع النمو القواعد التنظيمية والسياسات التي مكنت من تحقيقه، والمشاركة الوثيقة في جهود الأطراف الفاعلة في هذا القطاع(الشركات الرائدة وشركات التكنولوجيا المالية على حد سواء)، ووضوح التوجيهات، وتوافر رأس المال الأولي ورأسمال النمو(بما في ذلك الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي)، وجودة البنية التحتية لخدمات الإنترنت والهواتف والأجهزة المحمولة، وتوافر المواهب المحلية، وهيكل السوق، ودرجة التطور المالي.

في الدول العربية يدرك صناع السياسات الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا المالية، وتتخذ بعض البلدان خطوات استباقية نحو توفير بيئة مواتية؛ وإذا أرادت الدول العالم العربية العثور على نموذج ناجح يمكنها دراسة ما قامت به كينيا من تطوير للخدمات المالية عبر الهواتف النقالة «M-PESA»، وعلى عدَّة أصعدة، تمتلك الدول العربية بالفعل العناصر التي أدت لنجاح»-M PESA« في كينيا. فالشباب في المنطقة العربية يتمتعون بخبرات رقمية، وينشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، وهم من أكثر مستخدمي الهواتف النقالة في العالم.

فقد طالت أصداء النجاح الذي حالف اعتماد «M-PESA» في كينيا ساحة الشركات الناشئة في جميع أنحاء العالم، وكانت بمثابة محفز وإشارة لرواد الأعمال الشباب في كينيا والدول النامية بأكملها: الأفكار الثورية يمكن تنفيذها بنجاح في الدول العربية وتوليد فرص في مجال الأنشطة التجارية ومسار للتنمية في المجتمعات المحلية.

بإمكان الدول العربية أن تحذو حذو كينيا ببساطة وأن تحصد فوائد جمة. فاعتماد أنظمة الدفع بواسطة الهواتف النقالة يوفر معاملات أرخص وأيسر وأكثر أمانًا. فيمكن من خلال تبسيط طرق دفع السلع والخدمات أمام العملاء، تيسير إمكانية وصول الشركات إلى عملاء جدد وتعزيز تنمية القطاع الخاص اقتصاديًّا بشكل شامل. وعلاوة على ذلك، وكما هي الحال مع الابتكارات في أحيان كثيرة، يمكن أن تبني على تكنولوجيات جديدة أخرى وتستخدمها وتنشئ زخمًا إيجابيًّا على مستوى التكنولوجيا المالية بشكل عام.

إلا أنه تجدر الإشارة، ونظراً لصغر حجمها ومحدودية انتشارها في المنطقة العربية بشكل عام، لا تتصرف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على أّنها منافس مباشر للبنوك العربية، بل تسعى معظم هذه الشركات في المنطقة العربية إلى الشراكة والتعاون مع المصارف. ولا يزال اختيار التكنولوجيا المالية المناسبة والتطبيق الناجح لها، يشكل تحدياً للمصارف، وخاصة تلك التي لديها ثقافة ابتكارية ضعيفة، لذلك يمكن لعقد الشراكات مع الشركات الناشئة المختصة في مجال التكنولوجيا المالية، أن يساعد المصارف على الحفاظ على حصتها السوقية، وذلك عبر تقديم منتجات مصرفية مبتكرة لعملائها. ويمكن استعراض الفرص التي تتيحها

التكنولوجيا المالية للقطاع المالي والمصرفي بما يلي: تعزيز الشمول المالي، توفير خدمات مصرفية أفضل وأكثر ملائمة للعملاء، التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة، ودور التكنولوجيا الرقابية (RegTech) في تحسين عمليات الامتثال في المصارف. من جهة أخرى، تتضمن المخاطر الرئيسية التي قد تنجم عن تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الامتثال، مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، المخاطر السيبرانية(Cyber-risk)، ومخاطر السيولة والتمويل. ويمكن أن تعزز العلاقات والشراكات عبر القطاعين المالي والتكنولوجي ضمن أطر تنظيمية وسياسات عامة داعمة؛ في النهاية منطقة تتسم بالشمول المالي حيث يتم خدمة الأفراد بطريقة آمنة وشفافة وفعّالة.

في الختام، وعلى الرغم من تعدد فوائد التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي على عمل المصارف وتجربة العملاء، فإنه لا يمكن التوسّع في الابتكار على حساب سلامة ومتانة المصارف، وكذلك على حساب حماية المستهلك وأمن المعلومات. وضمن هذا الإطار، ينبغي على المصارف والبنوك المركزية والجهات الرقابية خلق توازن بين ظاهرة تجنّب المخاطر والتوجّه العالمي نحو ابتكارات التكنولوجيا المالية والرقمنة والذكاء الاصطناعي، والتأكّد من عدم تحوّل الابتكارات التكنولوجية الجديدة إلى أدوات للاحتيال والقرصنة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وعدم تهديدها للاستقرار المالي.

في ما يلي عدد من التوصيات المقترحة لتحسين استغلال ابتكارات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي لتطوير مستقبل الخدمات المالية في الدول العربية:

- دعوة المصارف والمؤسسات المالية العربية إلى وضع أطر قانونية خاصة بمؤسسات الدفع التي تسهم في تطوير المنتجات المالية التكنولوجية وتساعد على تعميم خدمات الشمول المالي عبر تمكين الشرائح المهمشة من النفاذ إلى منظومة الدفع.
- ضرورة استثمار التقنيات التكنولوجية الحديثة على غرار البلوكتشين blockchain في سياق تطوير الخدمات المالية الإلكترونية للتقليص من الطرق التقليدية في استعمال النقد.
- ضرورة اهتمام مختلف مكوّنات القطاع المصرفي والمالي العربي بتدريب موظفيها على آليات وتقنيات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، نظراً لدورها في تنويع النشاط الاقتصادي وتطوير العمل المصرفي ليصبح أكثر استجابة للحاجات المتغيرة والمتعددة لأوسع شرائح المتعاملين مع هذا القطاع الرائد والحيوي.
- أهمية تشجيع المصارف المركزية العربية، في مواكبة الذكاء الاصطناعي، وعملية تحول القطاعات المالية والمصرفية العربية من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي تزامناً مع احتواء مخاطر هذا التحول وتداعياته.

– زيادة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء خصوصاً عن طريق التطبيقات والتقنيات الإلكترونية.

– وفيما يتعلق بالإطار التشريعي للأدوات الإلكترونية المستحدثة، فلدى معظم الدول العربية قصور في التشريع لهذه الأدوات الجديدة، خصوصاً في التشريعات التأسيسية ومنها التشريعات العامة المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية، والتعريف الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني. ومن البديهي أن عدم إقرار هذه التشريعات لا يسمح بإطلاق العنان للتعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية ولا لإطلاق الابتكارات والتطورات في التعاملات الإلكترونية فالإطار التشريعي مطلوب لمواكبة التطورات التكنولوجية وحماية المصالح الخاصة والعامة.

المراجع

1. AMF .(2019) .Uses of Blockchain Technology in Payments Operations: Prospects and Opportunities, Abu Dhabi : Arab Monetary Fund.
2. AMF .(2019) .Using Electronic Payment Tools to Enhance Financial Inclusion .Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.
3. Ayyagari .November, 2018 .(How important is the digital transformation of financial services in enhancing financial inclusion) https://www.findevgateway.org/en/interview/2018/11 ./August, 2020
4. Habib Attia .(2020) .Financial Inclusion in the technology-led globalization age .Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.
5. Heba Abdel momen .(2019) .Using Blockchain in Financial Services . Abu Dhabi :Arab Monetary Fund.
6. IMF .(2017) .Regional economic outlook. Middle East and Central Asia .Washington, DC: International Monetary Fund.
7. Kabakova Okasana و ،Evgeny Plaksenkov .(2017) .Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view .Journal of Business Research.475-432 .
8. Limited Findexable .(2020) .The Global Fintech Index 2020 .London: Findexable Limited.
9. UNCTAD .(2014) .Impact of access to financial services, including by highlighting remittances on development .Geneva & New york: United Nations.
10. World Bank World Bank, (2018) , The Global Findex Database 2017: MeasuringFinancial Inclusion and the Fintech Revolution . Washington DC: World Bank.

11. إتحاد المصارف العربية، (2016)، ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، بيروت، إتحاد المصارف العربية.
12. صندوق النقد العربي، (2020)، التقرير الأول لمرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، أبوظبي، صندوق النقد العربي.
13. صندوق النقد العربي، (2019)، الثورة الرقمية وتداعياتها على الاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية، أبوظبي، صندوق النقد العربي.
14. يسر برنيه، رامي عبي وحبيب أعطيه، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود، السياسات والتجارب، أبوظبي، صندوق النقد العربي.